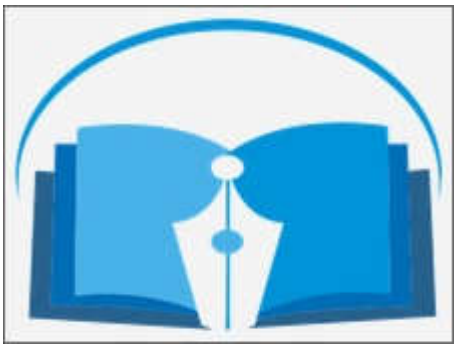

مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن

كلية التربية / الخمس

جامعة المرقب

العدد السابع والعشرون

يوليو 2025م

هيئـــة التحريـر

د.سالم حسين المدهون	رئيس هيئة التحرير
د.نورالدين سالم ارحومة	عضو هيئة التحرير
د.بشير علي الطيب	عضو هيئة التحرير
أ.سالم مصطفى الديب	عضو هيئة التحرير
أ.محمد حسن اقدورة	عضو هيئة التحرير
أ.محمد أبوعجيلة البركي	عضو هيئة التحرير

- المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
- المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
- كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
- يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
- البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .

(حقوق الطبع محفوظة للكلية)

ضوابط النشر:

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للتعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأولويات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.

2- The research articles or manuscripts should be original and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal or are a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.

3- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.

4- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.

5- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.

2- The research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.

3- The published articles represent only the authors' viewpoints.

معامل التأثير العربي 2.17 لسنة 2024
مجـلـة الـتــربـوي
Journal of Educational
العدد 27 ــ يوليو 2025

بناءُ المصطلحِ النحويِّ في ظلِّ توظيفِ الأساليبِ العَربيةِ (الاشتقاقِ – النَّحتِ – الاشتراكِ اللُّغويِّ)

عبد الرحمن بشير الصابري
قسم اللغة العربية كلية التربية الخمس جامعة المرقب
a.b.alsabri@elmergib.edu.ly

ملخـص البحث :

تنهضُ صنّاعةُ المُصطلحِ عَلَى بعضِ المعاييرِ ذاتِ الأبعادِ المُختلفةِ، والمحاورِ المُتباينـةِ؛ لحاجـةِ هذه الصّناعةِ إلَى دِقّةٍ في الاشتغالِ، لضرورةِ انفرادِ المُصطلحِ في عِلمٍ عَن غيرِه في عِلمٍ آخرَ، ومُباينتِه لهُ فِي فَنٍّ مِن الفنونِ عَنـهُ فـي فنٍّ غيـرِه، والعاملُ فِي حقلِ صِياغةِ المُصطلحِ يُدركُ حَقِيقـةَ خصوصـيتِه، وضَـرورةَ استِقلالِهِ في العَمَلِ، ومدَى اشتِغالِ اللُّغةِ فيهِ، وكونُ اللغةِ أحدَ أظهرِ مُكوِّناتِ صِناعتِهِ لَزِمَ النّظرُ إلـىَ البِنـاءِ المُصطلَحيِّ مِن هذه الزّاويةِ؛ تَنبيهًا عَلَى وفرةِ الأساليبِ اللُّغويةِ، وسَعةِ مَحصولِها مِنهَا، إلىَ الغايةِ الّتي مَكَّنَت العُلماءَ مِن الاتّكاءِ عَليهَا في صَوغِ المُصطلحاتِ المتباينةِ لِشتّى العُلومِ، اعتمادًا عَلـىَ هذه الأساليبِ، وذلكَ مَا نستوضحُه بشيءٍ مِن التّفصيلِ فِي هذا البَحثِ، وفقَ مُحدَّداتِه الّتي تَقومُ عَلى داسةِ الوظائفِ المنوطةِ بِالاشتقاقِ والنّحتِ والاشتراكِ اللغويِّ فِي بِناءِ المُصطلحِ.

الكلمات المفتاحية:

صناعة المصطلح – الاشتقاق – النحت – الاشتراك اللغوي – المعايير اللغوية – بناء المصطلح – فقه اللغة.

مقدمــةٌ

تحظَى اللغةُ العربيةُ بالعديدِ من الروافدِ التي تُمكِّن مَن يتعاطَى معَها من الولوجِ إلى ما يُريدُ منها عبرَها على نحوٍ يُسهلُ له عمليةَ التناولِ، ويُترجمُ ما في نفسِه دونَ عناءٍ أو إعناتِ خاطرٍ وكدِّ ذِهنٍ؛ فهي تتمتَّعُ بطفرةٍ نوعيةٍ في الأساليبِ والتراكيبِ وطُرقِ الإدلالِ على المقاصدِ التي يتوَخَّها المُتكلِّمُ، ومن بينِ هذه الأساليبِ: الاشتقاقُ والنحتُ، والاشتراكُ، والتَّرادفُ، والتَضادُّ أيضًا، وهي أساليبُ تَوسُّعيةٌ أسهمَت في إثراءِ اللغةِ، ونماءِ مفرداتِها تكثِيرِ ألفاظِها الموضوعةِ بإزاءِ المعاني التي تعجزُ غيرُ العربيةِ من اللغاتِ الأُخرَى عن إيجادِ ما يُستدلُّ بهِ عليها من المفرداتِ.

وقَد استغلَّ العُلماءُ قَديمًا وحديثًا تلكَ الأساليبَ في الوصولِ إلَى غاياتِهم مِن وضعِ المفاهيمِ العامّةِ والمُصطلحاتِ الخاصّةِ بِبَعضِ العُلومِ والفُنونِ، فَوظَّفُوهَا تَوظيفيًا عِلميًّا ينمُّ عَن خصوصيةِ المفهومِ في بابِه، واستقلالِ بعضِ أنواعِ العُلومِ بِهِ، وبدَأت حركةُ وضعِ المفاهيمِ بدايةً شَرعيةً أصوليةً استهدفَت النصَّ عَلَى المقاصدِ العامّةِ للشريعةِ والاعتقادِ والرّمزِ إلىَ مَا ينهضُ عَليهِ عِلمُ الحديثِ مِن الأصولِ الثابتةِ التي يتسنّى لِدارسيهِ تناولُه فِي ضَوئِها.

وقَد لَقِيَ بِناءُ المُصطلحِ فنيًّا ولُغويًّا عنايةً كبيرةً مِن قِبَلِ العُلماءِ العربِ فِي العَهدِ الأوّلِ للإسلامِ، غَيرَ أنَّهم لَم يَضعُوا لِهذا العلمِ أُسسًا تقنيةً مُمنهجةً يُمكنُ الرجوعُ إليهَا في صياغةِ المفهومِ ووضعِ المُصطلحِ، وقَد ظَهَرَت علىَ غرارِ ذلكَ إشكاليةُ بِناءِ المُصطلحِ بينَ المُعاصرِينَ في شتّى ميادينِ المعرفةِ، لاسيّما ميدانَ الدّراساتِ اللغويةِ، فيمَا لَم يَصُغ لهُ العُلماءُ مُصطلحًا مِمّا احتاجَ إلىَ مفهومٍ يُرجَعُ إليهِ في فهمِ مقاصدِ القُدَامَى منهُ، كَمفهومَي: الاستغناءِ، والاستدراكِ في الدّرسِ النّحويِّ والصّرفيِّ، ومُفهومِ المَجازِ فِي الدّرسِ البلاغيِّ.

وفِي مُحاولةٍ جَادّةٍ للكشفِ عَن الإسهامِ اللغويِّ بِأساليبِه المُختلفةِ فِي سَبْرِ غورِ بِناءِ المُصطلَحِ وصِياغةِ المَفهومِ، تَأتي تلكَ الخُطوةُ البَحثيَّةُ بِوصفِها واحدةً مِن خُطًى كثيرةٍ عَلَى طريقِ الكَشفِ عَن الأسسِ اللغويةِ التي أسَّست لِصناعةِ المُصلحِ، دعمًا لجهودٍ سابقةٍ في هذا الميدانِ، في دراسةٍ تضمُّ مبحثين، هما:

- **المَبحثُ الأولُ: المصطلحُ (تعريفًا وتوظيفًا):**
  ويتضمَّن عددًا من المطالبِ الفرعيةِ، نقفُ عليها في صلبِ الدراسةِ.
- **المبحثُ الثّاني: وسائلُ بناءِ المصطلحِ حديثًا:**
  وتحتَه عددٌ من المطالبِ أيضًا، هي على نحوِ ما نتبيَّنُه في إطارِها التحليليِّ.

أهميةُ البحثِ:

لَم تَلقَ دراسةُ المُصطلحِ النّحويِّ ما ينبغي أن تحظَى بِه من العنايةِ، ووفقَ ذلكَ تأتي أهميةُ البحثِ مُلخَّصةً في تلكَ النّقاطِ:

- بِناءُ مصطلحٍ لُغويٍّ خالٍ من المثالبِ الّتي تُؤخذُ عَلَى واضعِيهِ، فتدفعُ إلَى مَحاولةِ وضعِ غيرِه أو إعادةِ صياغتِه.
- تقنين الصياغةِ والحدُّ من طولِ المُصطلحاتِ؛ لأنَّ الغايةَ مِن وضعِها سهولةُ حفظِها واستظهارُ فحوَاهَا.
- إعادةُ استثمارِ روافدِ اللغةِ في صِناعةِ المصطلحِ العربيِّ، لاسيما النحويَّ واللغويَّ منهُ.

أهدافُ الدراسةِ:

وتتلخّصُ أهدافُ هذا البحثِ في عددٍ من العناصرِ ذاتِ الأبعادِ المُختلفةِ، التي مِن شأنِها بيانُ الغايةِ مِن الدّراسةِ، وهي عَلى نحوِ مَا يأتي:

- بيانُ أثرِ الأساليبِ العربيةِ في وضعِ وصياغةِ المُصطلحِ.
- تحديد الفروق المائزةِ بينَ المصلحاتِ في مُختلفِ العلومِ، في ضَوءِ الصّياغةِ المُعوّلِ فيهَا عَلَى البناءِ اللغويّ.
- إثباتُ ما للبنيةِ اللغويةِ من أثرٍ في طريقةِ وضعِ المُصطلحِ، وتحريرِ مفهومِهِ.
- تعزيزُ الدّورِ الذي تقومُ بِه الأساليبُ اللغويةُ فِي بِناءِ المفاهيمِ الجديدةِ، والمُصطلحاتِ المُستحدثةِ.

إشكالاتُ الموضوعِ:

تواجهُ الدّراساتُ الأكاديميةُ إشكالاتٌ كثيرةٌ يسعَى الباحثُ في ضوءِ عددٍ من المعاييرِ الثابتةِ للتغلّبِ عَليهَا، وكونُ هذا البحثِ ليسَ بدعًا مِن الدّراساتِ، فإنَّ عددًا من الإشكالاتِ التي يَتعرَّضُ لَهَا تقفُ حاجزًا دونَ تحقيقِ المرجوِّ منهُ، فيتغلّب عليها الباحثُ بالمثابرةِ، ومن إشكالاتِ هذه الدّراسةِ:

- قلةُ مصادرِ البحثِ، وندرةُ الموادِّ التي تناولَت بناءَ المصطلحِ من تلكَ الزاويةِ.
- عُسرُ التعاملِ معَ مادّةِ البَحثِ؛ لتباينِ الظواهرِ اللغويةِ التي يتناولُ البحثُ مِن خلالِها بِناءَ المُصطلحِ.
- تعدُّدُ معاييرِ صّياغةِ المصطلحِ اللغويِّ والنّحويِّ، باختلافِ المدارسِ اللغويةِ والنّحويةِ.
- عدمُ وضعِ اللغويينَ القُدامَى لأسسٍ عامّةٍ يُمكنُ الرّجوعُ إليهَا في بِناءِ المُصطلحِ مِن خلالِ الظّواهرِ اللغويةِ.

منهجُ البحثِ:

ولِبُعدِ غَورِ تلكَ الدّراسةِ في الكشفِ عَن أبعادِ بناءِ المُصلحِ مِن خلالِ عددٍ من الظواهرِ اللغويةِ المُتمثِّلةِ في: (الاشتقاقِ، والنّحت، والاشتراكِ اللغويِّ) كَانَ لابُدَّ مِن التّويلِ فيهَا عَلَى المنهجِ اللغويِّ الوصفيِّ، بِأبعادِه الاستقرائيةِ؛ لِقيامِه عَلَى الأُسسِ اللغويةِ، ووصفِها وصفًا دقيقًا يُظهِرُ الفرقَ بينَ كلِّ ظاهرةٍ من تلكَ الظّواهرِ، واستقراءِ أبعادِها من معاجمِ العربيةِ وكُتبِ النحاةِ واللغويينَ.

المُصطلحُ تعريفًا وتوظيفًا

المطلبُ الأولُ: تعريفُ المُصطلحِ لُغةً واصطِلاحًا:

المصطلحُ تعبيرٌ لغويٌّ يعملُ على تيسيرِ التعرُّفِ على المفاهيمِ العامةِ المتعلِقةِ بكلِّ فَنٍّ، ويُسهِّلُ الوصولَ إلَى المضامينِ التي انطوَى عليَهَا فيسهلُ استظهارُها، واستحضارُها في وقتِ الحاجةِ إليَهَا، وإنَّ صياغةَ المصطلحِ ليست بالأمرِ اليسيرِ؛ لحاجةِ وضعِه إلى ضوابطَ حدَّها بعضُ مَن كانت لهُم عنايةٌ بصياغةِ المُصطلحاتِ في مُختلفِ العلومِ، لاسيّما علومَ العربيةِ، وقَبلَ التعرُّفِ عَلَى شروطِ صياغةِ المُصطلحِ، وخصائصِه التي يَتميزُ بِها يَنبغي التعرُّفُ أوَّلًا عَلَى معناهُ اللغويِّ والاصطلاحيِّ:

المُصطلحُ لُغةً:

أُخِذَ مدلولُ المصطلحِ من الفعل الثلاثيِّ (صلَحَ)، وهو ضدُّ الفسادِ، عَلَى وزنِ (افتعلَ) مِن اصطلَحَ اصطِلاحًا، أي: تسالَمَ[1]، وكانَ يلزمُ مِن صِياغةِ مفهومِ المصطلحِ مِن الفعلِ الثّلاثيِّ (صَلَحَ) على نحوِ صيغةِ (مُفْتَعَلٍ) بالبناءِ للمفعولِ، وجودُ المناسبةِ بينَ المعنَى المنقولِ منه والمعنَى المنقولِ إليهِ-، وفي الربطِ بينَ الاسمِ ومُسمَّاهُ يقولُ الدكتور خسارة: "المدلولُ العجميُّ لهذه المادةِ هو التَّصالحُ والتسالمُ... والاصطلاحُ يتطلَّبُ

(1) ينظر: لسان العرب، جمال الدين بن منظور، دار الحديث، تح: د. أنس محمد الشامي – د. زكريا جابر أحمد، القاهرة، مصر، ط1، 2007، 453/4.

الاتفاقَ؛ لأنَّ التسميةَ الجديدةَ لا يُمكنُ أن تدخلَ حيِّزَ اللغةِ إلَّا إذا كانت محلَّ اتِّفاقِ أصحابِ هذه اللغةِ"[2]، وذلكَ يعنِي أنَّ اتفاقَ القومِ وتصالحَهم عَلَى وضعِ أحدِ المفاهيمِ شرطٌ في قبولِ ذلكَ الاصطلاحِ المدلولِ بِه عَلَى المفهومِ.

وليسَ ثَمَّ اختلافٌ بينَ الباحثِينَ في أنَّ كلمةَ (مُصطلحٍ) مِن اشتقاقاتِ الفعلِ (صَلَحَ)، وأنَّ وجهَ الاتفاقِ بينَ الأصلِ الوضعيِّ للكلمةِ، والمدلولِ الاصطلاحيِّ الذي نُقِلَت إليهِ، أنَّهما مُجتمعانِ في ضرورةِ اتِّفاقِ أهلِ كلِّ فَنٍّ عَلَى ما اصطلَحَ عليهِ بعضُهم فِي فروعِ ذلكَ الفنِّ، وتصحيحِ الأخذِ بِهِ والتّعويلِ عَليهِ، ويترتَّبُ علَى ذلكَ أنَّ الاختلافَ حولَ المُصطلحِ – حتّى مَعَ الحُكمِ باستيفائِه شروطَ الوضعِ – مِمَّا يُجنّبُ أصحابَ الفنِّ التّعاطي معَهَ.

المُصطلحُ اصطلاحًا:

هناكَ مُستويانِ من المعاني يجريانِ في لسانِ الناسِ، غيرَ أنَّ أحدَ هذينِ المستويينِ عامٌّ مُتمثِّلٌ في "معاني الكلامِ الذي يستعملُه الناسُ في مختلفِ الظروفِ"[3]، وهي المعاني التقريريةُ التي تخصُّ الألفاظَ الاستعماليةَ، والآخرَ خاصٌّ، ويتمثَّلُ في "المعاني الدراسيةِ، وهي أنواعٌ من المعاني لا تحضرُ في ذهنِ أو متلقِّيه عند الاستعمالِ، وإنما يعلمُها دارسُ اللغةِ المتخصص"[4]، والمقصودُ بذلك المعاني الاصطلاحية التي يتعارفُ عليها أصحابُ كلِّ فنٍّ فيما بينهم.

وقَد جاءَ تعريفُ المُصطلحِ عندَ أهلِ ذلكَ الفنِّ مُتعددَ الأبعادِ، وقَد تضمَّنَ في بعضِ تعريفاتِه خصائصَه التي يتميّزُ بِها وبعضَ شروطِ وضعِه وصياغتِه، ونتبيّنُ ذلكَ في تَعريفِ الجرجانيِّ للمُصطلحِ بقولِهِ: "الاصطلاحُ: عبارةٌ عن اتفاقِ قومٍ على تسميةِ الشيءِ باسمِ ما يُنقلُ عن موضعِه الأوَّلِ"[5]، ومن الملاحظِ على هذا التعريفِ أنَّ الشريفَ الجرجانيَّ قد ضمَّنَها أحدَ شروطِ صياغةِ المصطلحِ، وهو اتِّفاقُ أهلِ الفنِّ عليهِ.

وقد عرَّفَه الكفوي بأنَّه: "اتفاقُ القومِ على وضعِ الشيءِ، وقيلَ: إخراجُ الشيءِ عن المعنَى اللُّغويِّ إلَى معنًى آخرَ؛ لبيانِ المراد"[6]، والشرطُ الذي اكتنفَه تعريفُ الكفوي للاصطلاحِ، كونُه مُنتقلٌ مِن أصلٍ لُغويٍّ إلى استعمالٍ مجازيٍّ، مِن حقيقةٍ لُغويةٍ إلَى حقيقةٍ لُغويةٍ أخرَى، وبذلك لا يكونُ في النقلِ شيءٌ من المجازِ، ودورانُ التعريفِ الاصطلاحيِّ بينَ الحقيقةِ والمجازِ مردُّه إلى أنَّ ما مُقرًّا في الاستعمالِ اللغويِّ على أصلِ

([2]) علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، د. ممدوح محمد خسارة، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 2012، ص9.

([3]) المعنى اللغوي (دراسة عربية مؤصلة نظريا وتطبيقيًا)، د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2009، ص175.

([4]) المصدر نفسه، ص175.

([5]) التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، بلا تحقيق، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1985، ص28.

([6]) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبوالبقاء الكفوي أيوب بن موسى الحسيني، تح: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة رسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2013، 129/1.

وضعِهن فهو الحقيقةُ، وما كانَ بخلافِ ذلك فهو المجازُ[7]، فالاتفاقُ على الوضعِ بينَ أهلِ كلِّ فَنٍّ يحكمُ للوضعِ الاصطلاحيِّ بالمجازِ: لانتقالِه من الوضعِ إلى العرفِ اللغويّ، وهو واحدٌ من طرقِ المجازِ[8].

ويُشيرُ التهانوي في تعريفِ للاصطلاحِ اصطلاحيًّا بقولِهِ: "هو العرفُ الخاصُّ، وهو عبارةٌ عن اتفاقِ قومٍ على تسميةِ شيءٍ باسمٍ بعدَ نقلِه عن موضوعِه الأوَّلِ لِمناسبةٍ بينهما"[9]، إلى شرطِ الاتفاقِ، وخصيصةِ النقلِ، فمن أهمِّ شروطِه المُتفقِ عَليهَا بينَ الواضعينَ أن يكونَ محلَّ اتِّفاقٍ بينَ أهلِ فنِّه، ومِن أبرزِ خصائصِه وسِماتِه، أن يَكونَ مُنتقلًا مِن حقيقةٍ لُغويةٍ إلَى أخرَى، أو مِن حقيقةٍ إلى استعمالٍ مجازيٍّ يُقدّرُ بالاستعارةِ أو المجازِ المُرسلِ بحسَبِ المُناسبةِ.

ودلَّ قولُ المرتضَى الزبيدي: "وقالَ شيخُنا: قولُه: فاءَ المولَى إلى آخرِه، ليسَ من اللغةِ في شيءٍ، بل هو من الاصطلاحاتِ الفقهيةِ ككثيرٍ من الألفاظِ المستعملةِ في الفنونِ"[10]، على خصوصيةِ الاصطلاحِ، فمَا كانَ لأهلِ اللغةِ ليسَ لأهلِ الفقهِ استعمالُه، وكذلك ما كانَ لِغيرِهم، من حيثُ استقلَّ كلُّ أهلِ فنٍّ بمصطلحاتِهم، إلَّا مَا حصلَ مِن التّداخلِ فِي بعضِ الفنونِ، فقد يتّفقُ الأصوليونَ – مثلًا – مع المحدِّثينَ والنحاةِ في عددٍ من الاصطلاحاتِ، غيرَ أنَّهم يختلفونَ فيمَا يقعُ تحتَ ذلكَ الاصطلاحِ منَ المُحترزاتِ[11].

المطلبُ الثّاني: أهميةُ وضعِ المُصطلح:

دَعَت الحاجةُ مِن أوّلِ الأمرِ إلَى محاولةِ عُلماءِ العربِ إلَى وضعِ صياغاتٍ مُوجزةٍ لبعضِ فروعِ المعارفِ الّتي يتناولونَها بالدّراسةِ، وذلكَ بالنّظرِ إلى تعدُّدِ العلومِ وكثرةِ المعارفِ، وغزارةِ الإنتاجِ العربيِّ في صدرِ الإسلامِ، لاسيّما بعدَما اختلطَ العربُ بغيرِهم مِمّن كانَت لهم جهودُهم في إثراءِ الحركةِ العلميةِ وإرفادِ المكتبةِ العربيةِ بنماذجَ مُختلفةٍ مِن المؤلّفاتِ في علومٍ متباينةٍ ومُختلفةٍ[12]، مِمّا تطلَّبَ وجودَ بنيةٍ عامةٍ تضمُّ تحتهَا عددًا مِن البُنَى الخاصَّةِ والفرعيةِ، فَراحوا ينشدونَ ذلكَ في المفاهيمِ[13].

أمَّا عن فكرةِ بناءِ المطلحاتِ فلم تكُن عبثيةً مخاضَ فراغٍ سبقَهَا، أو بِدعًا مِمَّا جاءَ بِه القرآنُ الكريمُ، بل إنَها تُلامسُ أصلًا مِن ألأصولِ ألتي تَبنَّاهَا القرآنُ في بعضِ آياتِه؛ من حيثُ كانَ مبناهُ على الإيجازِ، وبناءُ المصطلحِ ضربٌ من ضروبِ الوجازةِ، وإنَّ من تجليَّاتِ "القرآنِ وآثارِه المباركةِ على العربِ والمسلمينَ أن حفَّزَهم للنشاطِ العقليِّ، ودفعَهم إلى بناءِ حياةٍ ثقافيةٍ تدورُ حولَ نصِّه المُعجزِ، وحينَ بدأ السلفُ هذا النوعَ من

([7]) ينظر: المخصص، أبوالحسن علي بن إسماعيل ابن سيده، تح: خليل إبراهيم جفالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996، 2/ 208.

([8]) ينظر: المصطلح النحوي وأصل الدلالة (دراسة أبستمولوجية تأصيلية لتسمية الاصطلاحات النحوية)، ص73.

([9]) كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، محمد بن علي بن القاضي محمد حامد التهانوي، تح: دز رفيق العجم ولآخرين، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996، 212/1.

([10]) تارج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدين تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ط1، القاهرة، مصر، ط1ن 1984، 359/1.

([11]) يُنظر: الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين أبوالحسن علي بن محمد الآمدي، تح: عبد ارازق عفيفي، مؤسسة النور للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1387 هـ، 221/1.

([12]) ينظر: بحوث لغوية، د. أحمد مطلوب، ص167.

([13]) ينظر: المصطلح خيار لغوي، وسمة حضارية، د. سعيد شبار، سلسلة كتاب الأمة، قطر، ط1، 1421هـ، ص37 – 40.

النشاطِ، جاءت مُلاحظاتُهم الأولَى مفرَّقةً لا تجتمعُ في إطارٍ فكريٍّ محددٍ... فكانَ نشاطُهم يفتقرُ إلى مصطلحاتٍ تستندُ إلَى عرفٍ فنيٍّ خاصٍّ"[14]، وذلكَ يعنِي أنَّ العربَ استَقَوا بِناءَ المُصلحِ مِن القرآنِ الكريمِ، وأنَّ البدايةَ الأُولَى لِبنائِه انطلَقَت منهُ.

وتتجلّى أهميةُ وضعِ المُصطلحاتِ في حَاجةِ أصحابِ كلِّ فَنٍّ إلَى مَا يُسهِّلُ عَليهِم الوصولَ إلَى المعارفِ الجزئيةِ والأحكامِ الفرعيةِ مِن القاواعدِ العامّةِ الكُليّةِ، ولكي "تأخذَ هذه المسمياتُ موقعًا خاصًّا في ذهنِ المرءِ، فيحيطُ بها إحاطةً تُمكّنُه من الإلمامِ بأطرافِ العلمِ الذي يأخذُ فيهِ"[15]، فإنَّ هناكَ جُملةً مِن التّفصيلاتِ الخاصّةِ بكلِّ علمٍ مِ العلومِ لا يَتنبّهُ مَن يتعاطَى معَ ذلكَ العلمِ إليَهَا مالمَ يَحصرْها حصرًا يُسهِّلُ عَليهِ عمليةَ الانتقالِ بينَها وحفظِها والتمييزِ بينَهَا، وتلكَ وظيفةٌ أناطَها العلماءُ الأوائلُ بِالمُصطلحِ، حينَ وضعُوا بعضَ التّسمياتِ الكُليّةِ التي تضمُّ تحَتَها جُملةً من فروعِ علومِهم[16].

ويُمكن إضافةِ ذلك السببِ الذي نوَّه بهِ الدكتور خسارة في إطارِ تصريحِه بِما تُفضي إليهِ صياغةُ المصطلحاتِ من الربطِ بينَ الأساليبِ العربيةِ المعاصرةِ والظواهرِ اللغويةِ ذاتِ القيمةِ البارزةِ في توضيحِ أهدافِ العلومِ وصياغةِ مفاهيمِها، حيثُ يقولُ: "وطالمَا كانَ الاصطلاحُ الوسيلةَ الأفعلَ في تنميةِ اللغاتِ وتطويرِها بعدَ مرحلةِ النَّشأةِ الأُولَى"[17]، إذ يُشيرُ إلَى ذلكَ الجانبِ مِن الأعميةِ الّتي تتجلَّى في صياغةِ المُصلحِ مِن حيثُ الإسهامُ في عمليةِ تنميةِ اللغةِ وإثرائِها بروافدَ أسلوبيةٍ جديدةٍ.

المطلبُ الثّالثُ: أركانُ المُصطلحِ:

أمَّا الأركانُ الأصيلةُ الّتي يَقومُ عَليهَا بِناءُ المُصلحِلإ فَتتمثَّلُ فِي تلكَ الثّلاثةِ الّتي عُنِيَ واضعُو تعريفِ المُصلحِ في كُتبِهِم بِالتّنبيهِ عَليهَا، ولكَن جاءَ تنبيهُهُم ضِمنيًّا لَا صريحًا، وتلكَ الأركانُ هي: (المفهومُ، التَّعريفُ، الرّمزُ).

- **أمَّا المفهومُ:** فهو وفقَ تصورِ (فليبر) يُمثلُ مدلولُ المصلحِ، أو التصور الذهنيُّ لهذا المصلحِ؛ ويتضّحُ أكثرَ عندَ مقارنةِ أحدِ المصطلحاتِ بِغيرِها، في فنٍّ واحدٍ أو فنونٍ مُتعددةٍ، فإنَّ لكلٍّ منهما مدلولُه ونسبتُه التصوريةُ التي تُعرِّفُ بِعلمِه أو بِفَنِّهِ[18].
- **وأمَّا التّعريفُ:** فمُتمثّلٌ فِي علاقةِ اللفظِ المنقولِ مِن معناهُ الوضعيِّ غَلَى معنًى آخرَ مُصطلحيٍّ، في ضوءِالارتباطِ الدّلاليِّ بينَ معناهُ الأصليِّ ومعناهُ المنقولِ إليهِ[19].
- **وأمَّا الرّمزُ:** فعبارةٌ عن التصورِ الذهنيِّ لعلاقةِ اللفظِ بالمدلولِ الذي ارتبطَ بهِ ارتباطًا وضعيًّا، والمدلولِ الي ارتبطَ بِهِ ارتباطًا سياقيًّا مِن طريقِ النّقلِ أو المجازِ[20].

([14]) المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، د. تمام حسان، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مج:7، عد: 3-4، ص21.
([15]) المصطلح النحوي وأصل الدلالة، ص27.
([16]) ينظر: المصدر نفسه، ص38.
([17]) علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص7.
([18]) ينظر: الترجمة قديمًا وحديثًا، د. شحادة خوري، دار المعارف، تونس، ط1، 1988، ص104.
([19]) ينظر: المصدر نفسهُ، ص104.
([20]) ينظر: المصدر نفسه، ص105.

المُطلبُ الرّابعُ: سِماتُ المُصطلحِ:

وهناكَ بعضُ الخصائصِ الذتي يَنبغيّ أن يَنفردَ بِها المصلحُ عندَ وضعِهِ، وعِندَ العملِ بِهِ بوصفِها إجراءً تطبيقيًّا يُسهِمُ في إرفادِ العلومِ بِمادَّةٍ تُعينُ عَلى حفظِ فروعِها، وهذه الخصائصُ هي[21]:

- أن يتسمُ بالمعياريةِ، بإخضاعِه للنظمِ والقواعدِ التي يتحدَّد وفقًا لها مفهومُه، في حدودِ لُغتِه التي ينتمي إليها.
- أن يكونَ أحاديَّ الدلالةِ، فلا يُشاركُه في دلالتِه مصطلحٌ آخرَ ينتمي إلى العلمِ نفسِه، أو إلى علمٍ آخرَ.
- أن يكونَ مُتَّفقًا عليهِ بينَ سائرِ أهلِ فنِّهِ؛ لأنَّ اختلافَهم حولَه موجبٌ مِن موجباتِ رفضِه، أو محاولةِ الإصلاحِ عَليهِ.

ومِنَ الملاحظِ أنَّ بعضَ السّماتِ والخصائصِ الّتي ينبغي أن تتوفَّرَ في المُصلحِ مِمّا يَتقاسمُه معَهُ فيهَا الشّروطُ الواردةُ في الصّياغةِ، ولعلَّ مرجعَ ذلكَ إلى عدمِ انفصالِ خصائصِ المُصطلحِ عَن شروطِ وضعِه وضبطِه.

المطلَبُ الخَامسُ: شروطُ وضعِ المُصطلحِ عربيًّا:

وقَد حدَّ العلماءُ عددًا من الضّوابطِ الّتي يَنبغي أن تتوفَّرَ في المُصلحِ؛ ليستوفيَ دلالاتِه المنشودةِ منهُ، وإلَّا كانَ قاصرًا عَن أداءِ مُهمّتِه الّتي وظَّفَهُ العلماءُ فيهَا، وقَد أفادَ بعضُ البَاحثينَ المُعاصرينَ هذه الشّروطَ مِن التّعريفاتِ التي وضَعَها العلماءُ القُدَامَى، وأقرُّوهَا، وأضَافُوا عَليهَا النزرَ اليسيرَ، وقَد أمكنَ استقاءُ بعضَ هذه الشّروطِ مِن كلامِ الجُرجانيِّ، والكفويِّ، والتّهانويِّ، في تعريفاتِهم الّتي وضَعُوها أعلامًا عَلَى المُصطلحِ، وهي عَلَى نحوِ مَا يَلِي:

- وجودُ رابطةٍ لغويةٍ ومناسبةٍ معنويةٍ بينَ المصطلحِ والمعنَى المفهوميِّ المدلولِ عليهِ بهِ[22].
- كونُ الاصطلاحِ جامعًا لِأطرافِ القضيّةِ الموضوعِ لَهَا، مانعًا من اشتراكِ غيرِها معَهَا فيهِ[23].
- أن يكونَ الاصطلاحُ مُوجزًا إلَى حدِّ عَدمِ الأخلالِ بالغايةِ مِن وضعِهِ؛ لأنَّ الإطنابَ في صياغتِه مُنافٍ للحاجةِ إليهِ، إذ لا بُدّ أن يكونَ على ألفاظٍ محدودةٍ وكلماتٍ معدودةٍ[24].
- أن يكونَ واضحًا لا لبسَ فيهِ ولا إبهامَ ولا إيهام؛ لسهولةِ تعاطي الباحثينَ معَه، وتفرقتِهم بينَه وبينَ غيرِه من الاصطلاحاتِ الأُخرَى في العِلمِ نفسِهِ.
- أن يستقلَ المصطلحُ بالدلالةِ على مفهومٍ بعينِه ليسَ بينَه وبينَ غيرِه في العلومِ الأخرَى من التداخلِ ما يُحدثُ الخلطَ بينَ الفنونِ وبعضِها[25].

([21]) ينظر: المصطلح العلمي (خصائصه وشروط وضعه)، د. فريدة بلاهدة، مجلة: ألف للغة والإعلام والمجتمع، مج: 9، عد: 1، 2022، ص726 -728.

([22]) ينظر: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص7.

([23]) ينظر: دراسة تأصيلية في القواعدِ الإجماليةِ للنقدِ الأدبيِّ، محمد حمدي الشعار، دار المثقفون العرب، القاهرة، مصر، ط!، 2014، ص241.

([24]) ينظر: دراسة تأصيلية للقواعد الإجمالية في النقدِ الأدبي، ص241.

وسائلُ بناءِ المصطلحِ حديثًا

إنّ مجردَ العنايةِ بالشّروطِ والضّوابطِ التي يَنبغي التزامُها في وضعِ وصياغةِ المصطلحِ، ليستَ كافيةً في الحكمِ بسلامتِهِ، ما لم تكن الصّيغةُ اللغويةُ المُستعملةُ فيهِ صالحةً لهُ وموافقةً لإطارِه الموضوعِ لهُ، ولذلك تحرَّى عُلماءُ اللغةِ عددًا من الصيغِ اللغويةِ التي تُفرزُ لَنَا مصطلحًا قويًّا صحيحًا موافقًا لِمادّةِ العلمِ أو الفنِّ الذي ينبثقُ عنهُ، ومن تلكَ الوسائلِ:

- الاشتقاق.
- النحت.
- الترادف.
- الاشتراك.

المطلبُ الأوّلُ: الاشتقاقُ:

أمّا **الاشتقاقُ**: فهو ضربانِ، الاشتقاقُ الأكبرُ، والاشتقاقُ الأصغرُ، أمَّا الضّربُ الأولُ منهُ، وهو الاشتقاقُ الأكبرُ، فقدَ عرَّفَه ابنُ جنّي بِأنَّهُ: "هو أن تأخذَ أصلًا من الأصولِ الثلاثيةِ، فتعقدَ عليه وعلى تقاليبِه الستةِ معنًى واحدًا، تجتمع التَّراكيبُ الستةُ وما يتصرفُ من كلِّ واحدٍ منها عليه"[26]، وهذا الضَّربُ من الاشتقاقِ غيرُ مُطردٍ في جيعِ اللغةِ، فقد لا تقفُ لكلمةٍ ثُلاثيةٍ إلَّا على تقليبينِ أو أكثرَ[27]، وهذا النوعُ من الاشتقاقِ غيرُ داخلٍ بحالٍ في رسمِ حدودِ الاصطلاحاتِ.

وأمَّا الضربُ الثاني منهُ، وهو الاشتقاقُ الأصغرُ: فقد عرَّفَه ابنُ جنِّي بِأنَّه: "هو أن تأخذَ أصلًا من الأصولِ فتتقرَّاهُ فتجمعُ بينَ معانيهِ، وإن اختلفت صيغُه ومبانيه"[28]، وهذا النوعُ مِن الاشتقاقِ هو مَا يدخلُ معَنَا في حيّزِ التّناولِ الاصطلاحيِّ، وقَد ذهبَ ابنُ جنِّي إلى أنَّ بعضَ مَا اصطُلِحَ عَلَى تسميتِه مِن أسماءِ الأصواتِ لاسيما الخاصةَ منهَا بالزّجرِ، إنما اشتُقَّت منها أفعالٌ دالةٌ عليهَان نحو: هاهيتُ، وسأسأتُ، وشأشأتُ، وحاجيتُ، وعاعيتُ[29]، بغرضِ تقريبِ مفهومِ تلك الأصواتِ من ذهنِ متعاطي اللغةِ، فالفعلُ هنا ليسَ مدلولًا به على الحدثِ والزمنِ دونَ مراعاةٍ لإرادةِ معنَى الصوتِ المصاحبِ لهما[30]، فهو هنا اشتقاقٌ مُقرِّبٌ للفعلِ من المدلولاتِ الاصطلاحيةِ.

وفي الخصائصِ لابنِ جنِّي إشاراتٌ كثيرةٌ لوظائفِ الاشتقاقِ الاصطلاحيةِ، ومن أبرزِ هذه الإشاراتِ تنبيهُه على اشتقاقِ العربِ أسماءً للأشياءِ من أصواتِ هذه الأشياءِ، فقالوا: البطُّ، والواقُ، وغاقن وحاءن

([25]) ينظر: المصطلح النحوي وأصل الدلالة، ص225 - 226 .
([26]) الخصائص، أبوالفتح عثمان بن جني، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1429هـ، 490/1.
([27]) ينظر: المصدر نفسه، 67/1.
([28]) الخصائص، 490/1.
([29]) ينظر: الخصائص، 1/ 421.
([30]) ينظر: المصدر نفسه، 415/1.

وعاء، يعني بذلك أنَّهم اصطلحوا على تسميةِ تلك الأشياءِ بأسماءِ أصواتِها، والحقُّ أنَّ لها أسماءً أخرَى، ولكنَّه اصطلحوا على تسميتِها بما هو مشتقٌّ من أساءِ أصواتِها تقريبًا لها من أذهانِ العربِ، لأنَّ الصوتَ أوقعُ في النفسِ عندَ التسميةِ من غيرِه[31].

ومن ملامحِ الاختلافِ بينَ النّحاةِ في صياغةِ المُصطلحِ بِناءً عَلَى اختلافِهم في اشتقاقِه، مَا جاءَ في خلافِهم حولَ أصلِ اصطلاحِ (الاسمِ)، فالبصريونَ عَلَى أنَّهُ مشتقٌّ من السِّمةِ، وأصلُها (الوَسمُ)، باعتبارِه علامةُ عَلَى صاحبِه تُميّزُه عَن غيرِه مِن سَائرِ النّاسِ[32]، والكوفيونُ عَلَى أنَّهُ مُشتقٌّ مِن السموُّ ومعناهَ الرفعةُ، وذلكَ أنَّ الاسمَ عَلَمٌ عَلَى مُسمَّاهُ، فهو يَعلوه كَما تعلو السّماءُ الأرضَ[33].

ويظهرُ لنا جَليًّا أثرُ الاشتقاقِ في تكوينِ المُصطلحِ، ووضعِه، من حيثُ التسميةُ، فقد عرضَ للنحويينَ تسميةُ ما لا يظهرُ معناهُ إلَّا في صُحبةِ غيرِه بالحرفِ، و"الحرفُ: الطرفُ من كلِّ شيءٍ"[34]، والحرفُ في تقسيمِ الكلمةِ أحدُ أقسامِها الثلاثةِ[35]، وبالنظرِ إلى اشتقاقِه فهو مأخوذٌ "من طرفِ الشيءِ وشفيره وحدِّه، وسميت حروفُ الهجاءِ بهذا الاسمِ لأنَّه أطرافُ الكلمةِ"[36]، وكونُ حروفِ المعاني أطرافًا لِمَا تدخلُ عليهِ أيضًا سُمّيت بذلك، فكانَ للحرفِ نصيبٌ في التسميةِ من الاشتقاقِ الذي أُخِذَ منهُ.

وقد لجأ الصرفيونَ كثيرًا إلى خصيصةِ الاشتقاقِ في وضعِ المصطلحاتِ التصريفيةِ التي تميزُ بعضَ المفاهيمِ الصرفيةِ عن بعضِها، ويتماسُّ ذلك معَ اشتقاقِ (مفعولٍ) من الهمزِ، حيثُ يُطلقُ الصرفيونَ على ما تدخلُه الهمزةُ فاءً أو عينًا أو لامًا مهموزًا، غيرَ أنَّهم غلَّبُوا اصطلاحَ المهموزِ على ما دخلَه الهمزُ أوَّلًا، كـ: (أملَ – آمَنَ – أكلَ - أمرَ)[37]، وقد سَمَّوه بالمهموزِ من حيثُ تفنَّنوا في التسميةِ من شكلِ الحروفِ، أو من أي حرفٍ تمتازُ به الكلمةُ"[38]، ويتضحُ أثرُ الاشتقاقِ في وصياغةِ المُصطلحِ بِجلاءٍ مِن تَعيينِ الصّرفيينَ مَا كانَ مبدوءًا بِالهمزةِ مِن الأفعالِ بالمهموزِ، والمهموزُ عَلَ صيغةِ المفعولِ، والتقديرُ فيهِ: المهموزُ أوّلُه، وقد اسهَمَ الاشتقاقُ في وضعِ مصطلحٍ عامٍّ يُعرَفُ بِه كلُّ فِعلٍ مبدوءٍ بهمزة.

إلى يرِ ذلكَ مِمّا ساعدَ الاشتقاقُ فيهِ عَلى وضعِ اصطلاحٍ صرفيٍّ يُبرزُ خصائصَ المفهومِ الدّلاليِّ الصّرفيِّ، كاشتقاقِ المعلولِ للحرفِ الضعيفِ الذي لا يستقرُّ على حالِه في كلمةٍ دونَ لحاقِ ما يُغيِّرُه بهِ، ويُطلَقُ مصطلحُ حروفِ العلةِ على حروفِ المدِّ الثلاثةِ: (الألف، والواو، والياء)، ويصطلحُ الصرفيونَ على

([31]) ينظر: المصدر نفسه، 514/1.
([32]) ينظر: الإنصاف في مسائلِ الخلاف، أبوالبركات الأنباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، ط1، 2003، 13/1.
([33]) ينظر: المصدر نفسه، 15/1.
([34]) لسان العرب، ابن منظور، 231/2.
([35]) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبوعبد الله جمال الدين بن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربين، بيروت، لبنان، ط1، 1967، ص3.
([36]) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، 393/1.
([37]) مختصر تصريف العزي، عز الدين أبوالمعالي عبد الوهاب المعروف بالعزي، تح: أنور شيخين دار المنهاج، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص27.
([38]) المصطلح النحوي وأصل الدلالة، ص45.

كلٌّ منها باسمِ حرفِ العلةِ[39]، من قبيلِ إضافةِ الصفةِ إلى موصوفِها، بتقدير: الحرفِ المعلول، ويرجعُ اصطلاحُ: حروفِ العلَّةِ إلى ضعفِ هذه الحروفِ وتغيُّرِها بما لا يُمكِّنُ لها في الثبوتِ على صورةٍ واحدةٍ[40]، فكانَ ذلك مطابقًا للاشتقاقِ الذي أخِت منهُ، فالعلةُ: المرضُ، ومن نواتجِ المرضِ الوهنُ، وهو ما يُصيبُ الحرفَ المعتلَّ.

المطلبُ الثّاني: النّحتُ وبناءُ المُصلحِ اللغويِّ:

وأمّا **النّحتُ** فَمِنَ المُصطلحاتِ اللغويّةِ ذاتِ الآثرِ البعيدِ الغورِ فِي وضعِ وبناءِ المفاهيمِ اللغويةِ والعلميةِ، وهو نشاطٌ لغويٌّ معروفٌ عِندَ العربِ يُقصَدُ بِهِ المزجُ بينَ كلمتَينِ أو أكثرَ؛ طلبًا للتخفيفِ والاختصارِ والوجازةِ، وقَد عَمَدَ إليهِ اللغويونَ في صِناعةِ المُصطلحاتِ، وصياغةِ المفاهيمِ، وقد عرَّفَه ابنُ دريد لُغويًّا بِأنَّه: "النشرُ والقطعُ، يُقالُ: نحت النجارُ الخشبَ والعُودَ، إذا براهُ وهذَّب سُطوحَه"[41]، وقد عرَّفه الخليلُ ابنُ أحمدَ اصطلاحيًّا بقولِه: "أخْذُ كلمةٍ مِن كَلِمتَينِ مُتعاقبتَينِ، واشتقاقُ فعلٍ منهما"[42]، ويظهرُ من تعريفِ الخليلِ اعتبارُه النحتَ من بابِ الاشتقاقِ ويُؤيِّدُه كلامُ ابنِ جني حولَ ذلك، فقد جاءَ في الخصائصِ أنَّ العربَ اشتقُّوا من المُركَّباتِ أفعالًا نحوَ: "بسملتُ، وهَيلَلتُ، وحوقلت"[43]، وقد أكَّد الأستاذُ عبد الله أمين على أنَّ النحتَ ضربٌ من ضروبِ الاشتقاقِ، بيدَ أنَّه أوسعَ أنواعِ الاشتقاقِ مأتًى وأكبرها؛ ولذلك أطلقَ عليه مفهومَ الاشتقاقِ الكُبَّارَ، فقل: "وقد سميتُه – أي: النحت- الكُبَّارَ بالتثقيلِ؛ لأنَّ الكُبَّارَ أكبرُ من الكُبار بالتخفيفِ، والنحتُ أكبرُ أقسامِ الاشتقاقِ السابقةِ"[44]، وذلك يعني أنَّ كثيرًا من العلماءِ اللغويينِ القُدامَى والمُعاصرينَ يُجرُونَ عَلَى النّحتِ اسمَ الاشتقاقِ ويُدرِجُونَه تحتَ بابِهِ.

ولا شكَّ في أنَّ النحتَ أحدَ أهمِّ الظواهرِ اللغويةِ التي ساعدَت الباحثينَ على صياغةِ المصطلحاتِ، ومن ثمَّ قالوا: "يُعدُّ النحتُ من آليّاتِ التنميةِ المصطلحيةِ والاقتصادِ اللغويِّ"[45]، وقد اعتبرَه اللسانيونَ المعاصرونَ ضربًا من ضروبِ النحوِ التوليديِّ؛ لانتمائِه إلى القاعدةِ المحكومةِ بدلالةِ الألفاظِ على معانٍ وضعيةٍ بالأصالةِ، وأُخرَى تأخذُها بالانتقالِ بالنحتِ من معنًى لمعنًى[46].

([39]) ينظر: ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبوحيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسيت، تح: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1998، 18/1 – 19.

([40]) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبوالحسن علي بن عيسى الرماني، تح: د. تركي بن سهو العتيبي، منشورات جامعة الملك محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ط1، 1998، 331/1.

([41]) جمهرة اللغة، ابن دريد، 387/1.

([42]) معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: المخزومي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، 160/1.

([43]) الخصائص، ابن جني، 514/1.

([44]) الاشتقاق، د. عبد الله أمين، ص391.

([45]) دور النحت الأوائلي في توليد المصطلح العلمي العربي، د. نجوى مغاوري، مجلة الممارسات اللغوية، القاهرة، مصر، مج: 12، عد: 04، ص369.

([46]) ينظر: آليات توليد المصطلح ومعالم مصطلحية العربية (مصطلحية المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغت)، د. خالد اليعبودي، دار ما بعد الحداثة، فاس، المغرب، ط1، 2021، ص98.

ومن المتفقِ عليه عندَ العربِ أنَّ النحتَ مما لا يدخلُه القياسُ، بل يُقتصرُ فيهِ على ما سُمِعَ عن العربِ، ولذلك قصرَ ابنُ جني استعمالَه في الخصائصِ على ما صرَّح بمجيئِه في لسانِهم دونَ تخطِّيهِ لغيرِه[47]، وفي نصِّ بعضِ اللغويين المعاصرينَ بقولِه: "إنَّ اللغةَ العربيةَ لغةُ اختزالٍ، ولا يضرُّها أن تعبِّرَ عن معنًى من المعاني العلميةِ بأكثرَ من كلمةٍ، بل الذي يشوبُها أن تضمَّ إليهِ ألوفًا من المنحوتاتِ الغامضةِ التي لا لزومَ لها، وضرورُها أكثرُ من نفعِها"[48]، ما يدلُّ على أنَّ فئةً من اللغويينَ لم تزل تعتنقُ فكرةَ حصرِ النحتِ فيما جاءَ في لسانِ العربِ دونَ مجاوزتِه إلى الابتكارِ التوليديِّ الجديدِ مهما كانت حاجةُ الفنونِ إلى مصطلحٍ تتخصَّصُ بهِ.

وقد شاعَت في لغةِ العربِ عدةُ اصطلاحاتٍ منحوتةً من كلمتينِ، وقبلَ نحتِها من هاتينِ الكلمتين لم تكن تحملُ كلُّ مفردةٍ منهما المعنَى الذي دلَّت عليه دلالةً اصطلاحيةً بعدَ النحتِ، ومن تلك المفاهيمِ ذاتِ الصلةِ المباشرةِ بالاستعمالاتِ اللغويةِ ما جاءَ في قواميسِ العربيةِ من قولِ العربِ: "حمدل، وسبحل، وحوقل، وبسمل"[49]، ومن النحتِ أيضًا ما استعملتْه العربُ في الدلالةِ بهِ على النسبةِ، ومن ذلك قولُهم: "كبشَميٌّ: في عبدِ شمسٍ، وعبقَسِيٌّ: في عبدِ قيسٍ"[50]، ومردُّ النحتِ في الأساليبِ الاصطلاحيةِ عندَ العربِ إلى الاختصارِ والإيجازِ، وكلُّ ما جاءَ من ظاهرةِ النحتِ متعلِّقٌ بالاصطلاحِ اللغويِّ.

أمّا عَن التوظيفِ النّحويِّ لظاهرةِ النحتِ في الاصطلاحِ عَلَى مفهومٍ دلاليٍّ خاصٍّ بالظواهرِ النّحويةِ أو الصّرفيةِ، فليسَ ثمَّ في كلامِ النّحويينَ ما ينصُّ عَلى توليدِ مُصطلحٍ نحويٍّ من كلمتَينِ أو أكثرَ إلَّا ما أُثِرَ عنهُم فيما استوجبَ اشتقاقُه من كلمتين كـ: حوقلَ، وسَبَّح، فهما في المعنَى كـ: حوقلَ، وأفَّفَ، وهلَّل، ولبَّى، حيثُ أنزلوه منزلةَ المركبِّ المزجيِّ في إعرابِه[51]؛ لأنَّه مزجٌ بينَ كلمتين في كلمةٍ ذاتِ دلالةٍ واحدةٍ، وانطلاقًا من الاصطلاحِ عليهِ بالمركبِ المزجِ اختلفُوا في إعرابِه؛ لأنَّه مُكوَّنٌ من جزئينِ، وسببُ اختلافِهم في إعرابِه وتثنيتِه، أنَّهم جعلوه شبيهًا بالمحكيِّ[52].

وقد صرَّح السّمينُ الحلبيُّ بِأنَّ النّحتَ مُلحقٌ بِعلمِ التّصريفِ، وحكمَ بعدمِ قياسيَّتِه، بل وفي كلامِه إشارةٌ ضمنيةٌ إلى أنَّه عندَ بعضِ اللغويينَ من اللغةِ المولدةِ، وفي كلامِ بعضِهم نقيضُ ذلك، فقالَ: "وهذا شبيهٌ ببابِ النَّحتِ في النسبِ، أي: إنهم يأخذون اسمين فينحتونَ منهما لفظًا واحدًا... وهو غيرُ مقيسٍ، فلا جرَمَ أنَّ بعضَهم قال في: بسْمَلَ، وهلَّلَ، إنهما لُغةٌ مولَّدةٌ"[53]، وقد نصَّ ابنُ فارسٍ في مقاييسِ اللغةِ على عربيةِ هذه الظاهرةِ، بل وعلى قياسيَّتِها، فجعلَ النحتَ ملموحًا في كلِّ كلمةٍ رباعيةٍ أو خماسيةٍ، فقال: "اعلم أنَّ للرباعيِّ

([47]) ينظر: الخصائص، ابن جني، 514/1.
([48]) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، د. الأمير مصطفى الشهابي، منشورا معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، مصر، ط1، 1965، ص11 - 112.
([49]) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، 340/28.
([50]) تاج العروس، 342/8.
([51]) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أثير الدين أبوحيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 2006، 173/7.
([52]) ينظر: المصدر نفسه، 225/1.
([53]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبوالعباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تح: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1986، 2/1.

والخماسيِّ مذهبًا في القياسِ يستنبطُه النظرُ الدقيقُ، وذلك أنَّ أكثرَ ما تراهُ منحوتًا"[54]، ثعلبٌ على أنَّه لغةٌ دارجةٌ ومن صلبِ الأساليبِ العربيةِ، فقياسيةُ النّحتِ في الكلامِ العربيِّ – بحسبِ كلامِ ابنِ فارسٍ- ليست حصرًا فيما أثِرَ عَن العربِ، بلَ صحيحٌ في كلِّ ما جاءَ على أربعةِ أحرفٍ أو أكثرَ مِن كلامِهم، ومِن ثَمَّ صحَّ للعلماءِ المحدثينَ توظيفُ أسلوبِ النّحتِ في وضعِ المُصطلحاتِ اللغويةِ وغيرِها قياسًا عَلى ما جاءَ في كلامِ العربِ مِن هذا الأسلوبِ.

المطلبُ الثّالثُ: التّرادفُ وصياغةُ المُصطلحاتِ:

أمّا الترادفُ فهو بابٌ واسعٌ مِن أبوابِ العربيةِ التي عوّلَ عليهَا العربيُّ في معرفةِ معاني المفرداتِ بعضِها بِبَعضٍ، إذ يستحيلُ عَلى مَن سُئِلَ عن معنَى كلمةٍ أن يَصِلَ بالسّامعِ إلى ذلكَ المعنَى الدالّةِ عليهِ إلّا مِن بابِ التّرادفِ، ويعني التّرادفُ في العربيةِ: "اختلافُ اللفظينِ لمعنًى واحدٍ"[55]، وتعريفُه في اللغةِ قرينُ تعريفِه أيضًا في الاصطلاحِ النّحويِّ، ويظهرُ ذلكَ في ضوءِ الموازنةِ بينَهما، وقدَ عرّفهَ بعضُ الباحثينَ نحويًّا بأنَّه: "مجموع المصطلحاتِ النحويةِ التي تدلُّ على مفهومٍ واحدٍ معَ اختلافٍ في البنيةِ التركيبيةِ لكلِّ مصطلحٍ"[56]، حيثُ انتقلَ التّعريفُ مِن مادّةٍ لُغويةٍ محضةٍ، إلىَ مادةٍ اصطلاحيةٍ لهَا بالجانبِ اللغويِّ شديدُ تعلّقٍ واتّصالٍ؛ لِمَا بينهما من المناسبةِ.

وقد اختلفَت الكثيرُ من المصطلحاتِ النحويةِ في الدالِّ، مع اتفاقِها تفصيلًا في المدلولِ عليهِ بها، وذلك هو أصلُ الترادفِ، ويُمكنُ تلخيصُ ذلك الاختلافِ في عبارةِ بعضِ النَّحويينَ: "والخلافُ في تلك المسألةِ خلافٌ لفظيٌّ"[57]، أي: لا يترتَّب عليهِ حكمٌ جديدٌ، وقد أسهم ذلك الخلافُ المترتِّبُ على تعدادِ الألفاظِ لمفهومٍ واحدٍ في إثراءِ حركةِ الاصطلاحِ النحويِّ دلاليًّا ونوعيًّا[58]، وقد أسهم الخلافُ بينَ جمهورِ المدرستَينِ في تواضعِ كلٍّ منهما على مصطلحٍ يخصُّ مفهومًا معيَّنًا أسَّس لتعددِ المصطلحاتِ لمفهومٍ واحدٍ، على أنَّ ما هو جديرٌ بالذكرِ هنا التأكيدُ على أنَّ بعضَ مترادفاتِ الاصطلاحاتِ وقعَ في كلامِ الكوفيين عمدًا لمخالفةِ البصريينَ، وقد صرَّح أبوالطيبِ اللغويُّ بذلك في قولِه: "كانَ الفراءُ يتعمدُ مخالفةَ البصريينَ في اصطلاحاتِهم"[59]، والخلافُ بينَهم غيرُ خارجٍ عَن حقيقةِ الترادفِ، لأنّ المفهومَ واحدٌ وإن اختلفَت طريقةُ الصياغةِ والوضعِ.

([54]) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار إحياء الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1983، ص228.

([55]) كتاب الأضداد، قطرب محمد بن علي بن المنير، تح: حنا حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1992، ص69.

([56]) ظاهرة الترادف في المصطلح النحوي العربي، د. رافع رضا، مجلة (لغة - كلام)، الصادرة عن مخبر اللغة العربية بجامعة غليزان (الجزائر)، مج: 07، عد: 03، 2019، ص410.

([57]) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: جماعة من المتخصصين، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، ط1، 2007، 493/9.

([58]) ينظر: المصطلح النحوي (نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري)، د. عوض محمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1981، ص26 – 27.

([59]) مراتب النحويين، أبوالطيب اللغوي، تح: محمد أبوالفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط1، 1955، ص141.

وهنالك عددٌ من الدواعي القويةِ التي دعَت إلى غزارةِ الإنتاجِ المصطلحيِّ للمفهومِ الواحدِ، وتعدُّدِها معَ وحدةِ الإطلاقِ، وإنَّ منها ما هو ظاهرٌ لا يحتاجُ إلى تدقيقِ نظرٍ، ويُمكنُ استشفافُه من خلالِ الوعي العميقِ بالصراعِ بينَ صحابِ المدرستَينِ الكوفيةِ والبصريةِ، ويُمكنُ استقراءُ ذلكَ مِن خلالِ القراءةِ الواعيةِ لكتابَي: الإنصافِ فِي مسائلِ الخلافِ لابنِ الأنباريِّ[60]، والمسائل الخلافيةِ للعكبريِّ[61]، ومن ذلك:

- مسألةُ الصراعِ بينَ أصحابِ المدرستَين البصريينَ والكوفيينَ، والتي بلغَت رغبةَ انتصارِ كلِّ مذهبٍ لرأيهِ حتَّى لو ظهرَ له صحَّةُ خلافِ ما يراهُ.
- كثرةُ العلماءِ في المدرستَينِ، وانفرادُ كلٍّ منهم بطائفةٍ من الاصطلاحاتِ التي أُثِرَت عنهُ، سواءٌ التزمَها أصحابُه أو جلَّت عن نظرةٍ فرديةٍ.
- حنقُ أصحابِ المدرسةِ الكوفيةِ على أصحابِهم من البصريين؛ لشيوعِ المصطلحِ البصريِّ، وكثرةِ العملِ به على المصطلحِ الكوفيِّ، ممَّا حملَ بعضَهم على المخالفةِ لمجردِ المخالفةِ، كما صرَّح بهِ أبوالطيبِ اللغويِّ عن الفرَّاءِ[62].

الظواهرُ الخلافيةُ في المصطلحِ النحويِّ:

وبمحاولةِ النظرِ إلى أثرِ الترادفِ في بناءِ المصطلحِ النحويِّ نكادُ نقفُ على عددٍ من الاصطلاحاتِ يعجزُ العادُّ عن حصرِها؛ نتيجةَ اختلافِ البصريينَ والكوفيينَ في أكثرِ أبوابِ النّحوِ، ولكن بالوقوفِ عَلَى جانبٍ منهَا نيتوضحُ حقيقةَ إسهامِ التّرادفِ اللغويِّ والاصطلاحيِّ في وضعِ المصطلحاتِ النّحويةِ، ومن ذلك الضربِ من الاختالفِ في صياغةِ المصطلحِ:

1- اختلافُهم في الاصطلاحِ عَلَ تسميةِ الأفعالِ النّاقصةِ (كانَ) وأخواتِها.

فالبصريونُ يُصطلِحونَ عليهَا بالأفعالِ النّاسخةِ، والكوفيونَ يصطلحونَ عليهَا بأفعالِ العبارةِ، وقَد استعملَ بعضُ علماءِ البصرةِ المصطلحَ الكوفيَّ في الدلالةِ عَلَى هذه الأفعالِ وعملِها، وتُجلِّي لَنَا عبارةُ ابنِ الأنباريِّ: "وهذهِ الأفعالُ غيرُ حقيقيةٍ؛ ولهذا المعنَى تُسمَّى أفعالَ العبارةِ"[63]، عَن ذلكَ بوضوحٍ، وهو مصطلحٌ كوفيٌّ، ولكن لمناسبةِ مصطلحِ أفعالِالعبارةِ معَ عدمِ حقيقيةِ هذه الأفعالِ نثرَ ابنُ الأنباريِّ استعمالَ المصطلحَ الكوفيَّ على غيرِ عادتِه.

2- ثنائيةُ الاصطلاحِ على مفهومِ النعتِ والصفةِ، فمعَ ثنائيةِ الوضعِ يبقَى المدلولُ عليهِ بهما واحدٌ، أمَّا مصطلحُ الصفةِ فهو بصريٌّ، وأما مصطلحُ النعتِ فقد عبَّر به سيبويهِ في قولِه: "فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ

([60]) هو أحدُ الكتبِ الجامعةِ لمسائلِ الخلافِ النّويِّ بينَ الكوفيينَ والبصريينَ، وهو لابنِ الأنباريِّ، وقدَ قامَ بتحقيقِه للمرةِ الأولَى الشيخ: محمد محيِ الدّين عبدِ الحميدِ، وشرحَه وعلّقَ عليهِ تعليقاتٍ غايةً في الأهميّةِ، وقدَ انتصرَ فيهِ ابنُ الأنباريِّ للمذهبِ البصريِّ؛ لأنَّه علَى مذهبِهم.

([61]) وهو أحدُ الكُتبِ المُهمّةِ في بابِه، وهو لأبي عبدِ الله الحسين أبوالبقاء العكبريّ، وقد ناقشَ فيهِ صاحبُه المسائلَ التي كانَت محلَّ خلافٍ بينَ الكوفيينِ والبصريينَ، وانتصرَ فيهِ لأصحابِه من الكوفيينَ علَى البصريينَ، وردَّ على المصطلحِ البصريِّ والآراءِ التي لَم تكن محلَّ رضًا منهُ، وفقَ ما تراءَى لهُ من صحيحِ مذهبِه الكوفيِّ.

([62]) ينظر: مراتب النحويين، ص141.

([63]) أسرار العربية، كمال الدين أبوالبركات بن الأنباري، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم للطباعة، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ص13.

أكثرِ العربِ وأفصحِهم، وهو القياسُ؛ لأنَّ (الخربَ) نعتُ الجُحرِ، والجُحرُ رفعٌ"[64]، كما جاءَ في كلامِه أيضًا لفظُ الصفةِ في قولِه: "بابُ ما ينتصبُ من الأسماءِ والصِّفاتِ؛ لأنها أحوالٌ"[65]، وذلك يعنِي أنَّ الاختلافَ في الاصطلاحِ بينَ النعتِ والصفةِ ليسَ وليدَ تباينِ الآراءِ بينَ المدرستَين، بل لأنَّ انعتَ مرادفٌ للصفةِ ترادفًا لُغويًّا.

3- ومن الترادفاتِ الاصطلاحيةِ أيضًا ما أنتجَه الخلافُ بينَ البصريينَ والكوفيينَ في مسألةِ القولِ على الضميرِ، فالبصريونُ يُطلقونَ عليهِ اصطلاحَهم الخاصَّ بهم، وهو (الضميرُ) أينما وقعَ من الكلامِ، والكوفيونَ يُسمُّونَه (الكناية)، وقد نصَّ أبوحيَّانَ على ذلك الاختلافِ في التسميةِ بقولِه: "ويُسمِّيه الكوفيونَ الكنايةَ والمُكنَّى"[66]، وقد جاءَ في بعضِ كلامِ الخليلِ استعمالُ مصطلحِ الكنايةِ بدلًا من الضميرِ، ولكن في معرضِ التعريفِ بالضميرِ، والتفرقةِ بينَه وبينَ الظاهرِ، فيقولُ: "والإكنانُ ما أضمرتَ في ضميرِك"[67]، أي: ما لَم تُظهره إظهارَك للأسماءِ المُصرَّحَةِ.

المطلبُ الرابعُ: المشتركُ اللغويُّ، والوضعُ الاصطلاحيِّ:

وأمَّا المشتركُ اللغويُّ فقد لعبَ دَورًا بارزًا في إنتاجِ المصطلحِ اللغويِّ والنحويِّ، وقد عرَّفه اللغويونَ بأنَّه: "اللفظُ الواحدُ الدالُّ على مَعنيينِ مُختلِفَينِ فأكثرَ دلالةً علَى السَّواءِ عندَ أهلِ تِلك اللغة"[68]، ويدخلُ المشتركُ اللغويُّ تحتَ مفهومِ "ما اتفقَ لفظُه واختلفَ معناهُ"[69]، وهو مفهومٌ عنونَ بهِ ابنُ الشجري أحدَ مؤلَّفاتِه، من أثرِ الاشتراكِ في إنتاجِ المصطلحِ النحويِّ ما تُجلِّي عنهُ الرُّؤى المختلفةُ للنَّحويينَ في مسألةٍ أو قضيةٍ واحدةٍ، وبعضُ الخلافاتِ الضاربةِ بجذورِها في عمقِ التاريخِ النَّحويِّ بينَ أصحابِ المدرستَينِ الكوفيةِ والبصريةِ، ومن ذلك:

1- الاختلافُ الاصطلاحيُّ بينَ البصريينَ والكوفيينَ في تسميةِ ألقابِ الإعرابِ والبناءِ، والمُلقَّبُ واحدٌ وإنما اختلفت صيغةُ التعبيرِ عنهُ، فقد "خصَّ سيبويه تسميةَ الفتحِ والضمِّ والكسرِ والوقفِ للأسماءِ المتمكنةِ... ولا فرقَ بينَ المعربِ والمبنيِّ في النطقِ... ولكنهم جعلوا الفتحَ المطلقَ لقبًا للمبنيِّ على الفتحِ، والضمَّ المطلقَ لقبًا للمبنيِّ على الضمِّ... وجعلوا الالنصبَ لقبًا للمفتوحِ بعاملٍ..."[70]، والأمرُ بخلافِ ذلك عندَ الكوفيينَ؛ فقد أعطوا للمبنيِّ لقبَ المعربِ والعكس، ولم يُفرِّقوا في الاصطلاحِ بينَ ما استحقَّ الفتحَ بعاملٍ وما استحقَّه بغيرِ عاملٍ، وذلك من قبيلِ من قبيلِ الاشتراكِ.

([64]) الكتاب، سيبويه، أبوعمرو بشر بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 2007، 253/1.
([65]) المصدر نفسه، 578/1.
([66]) ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبوحيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1998، ص911.
([67]) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، 282/5.
([68]) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، 25/1.
([69]) هو كتابٌ لأبي السعاداتِ هبة اللهِ ابنُ الشجري، جمعَ فيهِ الألفاظُ التي تشتركُ في الدلالةِ على أكثرَ من مدلولٍ، وجاءَ كتابُه هذا مرتبًا ترتيبًا أبجديًّا، وقد نبَّه مُحقِّقُه في مقدمةِ التحقيقِ على أنَّ المعنيَّ باتفاقِ اللفظِ واختلافِ المعنى: هو المشترك اللغوي، ينظر: ما اتفق لفظُه واختلف معناهُ، ابن الشجري، تح: أحمد حسن بسج، (مقدمة التحقيق)، ص4.
([70]) شرح كتاب سيبويه، أبوسعيد السيرافي، تح: محمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، 49/1.

2- ومن المشتركِ اللفظيِّ المُسهِم في إثراءِ حركةِ المصطلحِ النحويِّ حدُّ (النَّحو)، وقد نصَّ ابنُ الشجري على أنَّ مفهومَ "النَّحو: الجهةُ والطريقُ، والنحو: القصدُ... ومنهُ سَمَّوا إقامةَ الإعرابِ نحوًا؛ لأنَّهم قصدُوا بذلك ما تكلَّمت به العربُ"[71]، واقترانُ عددٍ من المعاني بلفظِ النّحوِ، فاستُعمِلَ تارةً بمعنَى القصدَ العامِّ، وتارةً بِمعنَى القصدِ الخاصِّ، جاءَ مِن طريقِ الاشتراكِ لَا مِن طريقِ النقلِ المجازيِّ مِن اللغةِ الوضعيةِ إلى اللغةِ الاصطلاحيةِ.

الخاتمــة

وفِي ختامِ الدّراسةِ يُمكنُ رصدُ أبرزِ النتائجِ المُتوصّلِ غَليهَا في البحثِ، وهي عَلَي نحوِ مَا يَأتي:

- أنَّ للعربِ فضلَ السّبقِ في وضعِ المصطلحاتِ للمفاهيمِ العلميةِ واللغويةِ وغيرِها.
- أنَّ داعي محاولاتِ العربِ الأولَى لوضعِ المُصطلحاتِ، شدّةَ عنايتِهم بِعلومِ الحديثِ والفقهِ وما اتّصلَ بعلومِ القرآنِ.
- أنَّ إسهامَ العربِ في وضعِ المُصطلحاتِ، لَم يَكُن مُعتمدًا على منهجٍ واضحٍ يُمكِّنُ من القولِ باستقرارِ الأُسسِ المُصطلحيةِ التي جَرَى عليهَا بناءُ المصطلحِ حديثًا.
- أسهَمَت الدلالاتُ الوضعيةُ للألفاظِ والأساليبِ العربيةِ في صياغةِ المصطلحاتِ وبِنائِه بِناءً منهجيًّا واضحًا.
- تعويلُ علماءِ العربِ عَلَى الظواهرِ الأسلوبيةِ واللغويةِ في تعيينِ ماهيّةِ المُصطلحاتِ، وتخصيصِ كلِّ فَنٍّ من الفنونِ بمفاهيمِه التي استقلَّ بِها.
- استعانةُ النّحويينِ واللغويينَ بِالظواهرِ اللغويةِ في بناءِ المُصطلحاتِ الخاصّةِ بعلومِهم أكثرَ مِن استعانةِ غيرِهم بِها مِن أصحابِ الفنونِ الأخرَى.

المراجع والمصادر:

1- الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين أبوالحسن علي بن محمد الآمدي، تح: عبد ارازق عفيفي، مؤسسة النور للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1387هـ.
2- ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبوحيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1998.
3- ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبوحيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسيت، تح: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1998.
4- أسرار العربية، كمال الدين أبوالبركات بن الأنباري، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم للطباعة، بيروت، لبنان، ط1، 1999.

[71]) ما اتفق لفظه واختلفَ معناهُا، أبوالسعادات هبة الله بن الشجري، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص301

5- آليات توليد المصطلح ومعالم مصطلحية العربية (مصطلحية المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغت)، د. خالد اليعبودي، دار ما بعد الحداثة، فاس، المغرب، ط1، 2021.
6- الإنصاف في مسائلِ الخلاف، أبوالبركات الأنباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، ط1، 2003.
7- تارج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدين تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ط1، القاهرة، مصر، ط1ن 1984.
8- التذييل والتمكيل في شرح كتاب التسهيل، أثير الدين أبوحيان الأندلسي، تح: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 2006.
9- الترجمة قديمًا وحديثًا، د. شحادة خوري، دار المعارف، تونس، ط1، 1988.
10- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبوعبد الله جمال الدين بن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربين، بيروت، لبنان، ط1، 1967.
11- التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، بلا تحقيق، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1985.
12- الخصائص، أبوالفتح عثمان بن جني، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1429هـ.
13- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبوالعباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تح: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1986.
14- دراسة تأصيلية في القواعدِ الإجماليةِ للنقدِ الأدبيِّ، محمد حمدي الشعار، دار المثقفون العرب، القاهرة، مصر، ط!، 2014.
15- دور النحت الأوائلي في توليد المصطلح العلمي العربي، د. نجوى مغاوري، مجلة الممارسات اللغوية، القاهرة، مصر، مج: 12، عدد: 04.
16- شرح كتاب سيبويه، أبوالحسن علي بن عيسى الرماني، تح: د. تركي بن سهو العتيبي، منشورات جامعة الملك محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ط1، 1998.
17- شرح كتاب سيبويه، أبوسعيد السيرافي، تح: محمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008.
18- ظاهرة الترادف في المصطلح النحوي العربي، د. رافع رضا، مجلة (لغة - كلام)، الصادرة عن مخبر اللغة العربية بجامعة غليزان (الجزائر)، مج: 07، عدد: 03، 2019.
19- علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، د. ممدوح محمد خسارة، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 2012.
20- كتاب الأضداد، قطرب محمد بن علي بن المنير، تح: حنا حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1992.
21- الكتاب، سيبويه، أبوعمرو بشر بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 2007.
22- كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، محمد بن علي بن القاضي محمد حامد التهانوي، تح: دز رفيق العجم ولآخرين، مكتبة لبنان ناشرون، بيروتن ط1، 1996.
23- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبوالبقاء الكفوي أيوب بن موسى الحسيني، تح: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة رسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2013.

24- لسان العرب، جمال الدين بن منظور، دار الحديث، تح: د. أنس محمد الشامي – د. زكريا جابر أحمد، القاهرة، مصر، ط1، 2007.
25- لمعنى اللغوي (دراسة عربية مؤصلة نظريا وتطبيقيًا)، د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2009.
26- ما اتفق لفظه واختلفَ معناهُا، أبوالسعادات هبة الله بن الشجري، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996.
27- مختصر تصريف العزي، عز الدين أبوالمعالي عبد الوهاب المعروف بالعزي، تح: أنور شيخين دار المنهاج، بيروت، لبنان، ط1، 2003.
28- المخصص، أبوالحسن علي بن إسماعيل ابن سيده، تح: خليل إبراهيم جفالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996.
29- مراتب النحويين، أبوالطيب اللغوي، تح: محمد أبوالفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط1، 1955.
30- المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، د. تمام حسان، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مج:7، عدد: 3-4.
31- المصطلح العلمي (خصائصه وشروط وضعه)، د. فريدة بلاهدة، مجلة: ألف للغة والإعلام والمجتمع، مج: 9، عدد: 1، 2022.
32- المصطلح النحوي (نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري)، د. عوض محمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1981.
33- المصطلح النحوي وأصل الدلالة (دراسة أبستمولوجية تأصيلية لتسمية الاصطلاحات النحوية)، د. رياض عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2010.
34- المصطلح النحوي وأصل الدلالة (دراسة أبستمولوجية تأصيلية لتسمية الاصطلاحات النحوية).
35- المصطلح خيار لغوي، وسمة حضارية، د. سعيد شبار، سلسلة كتاب الأمة، قطر، ط1، 1421هـ..
36- المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، د. الأمير مصطفى الشهابي، منشورا معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، مصر، ط1، 1965.
37- معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: المخزومي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1ن 1998.
38- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: جماعة من المتخصصين، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، ط1، 2007.
39- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار إحياء الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1983.